

من وزيرة المالية
إلى

N° 1406

03/05/2017

الموضوع: حول إرجاع مبالغ الخصم من المورد
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 24 فيفري 2017

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه توضيحات حول كيفية إرجاع مبالغ الخصم من المورد الذي أنجزته شركتكم خلال سنوات 2014 و2015 و2016 على الأجر المعفاة طبقاً لأحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014، يشرفني إعلامكم أنه طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل وفي صورة إجراء المؤجر للخصم من المورد على المرتبات والأجر المعفاة من الضريبة، فإنه يمكن للأجراء المعنيين المطالبة باسترجاعه طبقاً للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل ولا يمكن للمؤجر القيام بأية تسوية بهذا العنوان.

غير أنه، في الحالة الخاصة بمكتوبكم، وأخذاً بعين الاعتبار لخصوصية الإجراء ذي الطابع الاجتماعي والمتعلق بتخفيف العبء الجبائي على أصحاب الدخل الضعيف، فإنه يمكن لشركة " " وبصفة استثنائية إرجاع مبالغ الخصم من المورد المنجز على الأجر المعفاة من الضريبة على الدخل بعنوان سنوات 2014 و2015 و2016 إلى العملة المعنيين وطرح المبالغ المذكورة من مجموع الخصوم من المورد التي سيتم دفعها لاحقاً للخزينة، سواء كانت هذه الخصوم منجزة على المرتبات والأجر أو على أي مبالغ أخرى يشملها ميدان تطبيق الخصم من المورد وذلك إلى غاية استيفاء طرحها.

مع العلم أن هذا الإجراء يطبق بصفة استثنائية بالنسبة إلى الأجراء المعنيين بأحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014 والذين خضعوا للخصم من المورد على غير وجه حق.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم بمقتضى الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2017 مراجعة جدول الضريبة على الدخل بالترفيف في الشريحة الأولى المعفاة من الضريبة إلى 5.000 دينار وإلغاء أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزيرة المالية
للدراسات والتشريع الجبائي
الإمضاء: سهام بوشعيري نمنية